



في يوم العمال العالمي

المقدسي تواصل دعمها وحمايتها للعمال الفلسطينيين في القدس

تحت شعار "حقوق العمال حقوق إنسان"

فرضت الحكومة الإسرائيلية قراراً يتضمن تطبيق القانون الأردني على العمال الفلسطينيين مما يحرم عشرات العمال من امتيازاتهم نظراً للضريبة المرتفعة خاصة لذوي الرواتب المنخفضة. ويعتبر هذا القرار مخالفاً لقرارات محكمة العدل الدولية. هذا في الوقت الذي يتوجب فيه على إسرائيل كقوة محتلة ان تضمن حقوق الإنسان وكرامته، وخاصة العمال، كما نصت المادتان السادسة والسابعة من أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والتي تحمي الحق في العمل في ظل ظروف عمل مناسبة، حيث ان إسرائيل ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي ان تضمن سلامة ورفاه الفلسطينيين وحقوقهم.

وبدورها تدعو المقدسي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية إلى العمل على تحسين ظروف العمال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وذلك عن طريق الضغط على سلطات الاحتلال لتطبيق القوانين والأعراف الدولية المتعلقة بحقوقهم وخاصة ميثاق العمل الدولي، والقيام بواجباتها اتجاه هذه الشريحة من المجتمع الفلسطيني والعمل على الحد من تزايد نسبة البطالة المرتفعة من جراء الإغلاقات وعدم إصدار التصاريح للعمل. وفي هذا اليوم، تحيي المقدسي صمود أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، ومن ضمنهم العمال الشرفاء المشاركين حالياً في اضراب الكرامة، كما وتقف معهم في معركتهم العادلة، وبذات الوقت، تحث المقدسي كافة العمال الفلسطينيين وتثمن وتقدر إنجازاتهم، وتحثي صمودهم ومثابرتهم في الإصرار على العيش الكريم بشتى السبل والوسائل المتاحة لهم رغم الظلم الذي يقع عليهم. كما وتؤكد المقدسي على استمرارها في تقديم كافة الخدمات القانونية، وذلك من خلال الاستشارات القانونية والدفاع القانوني، وإصدار النشرات القانونية المتعلقة بالقوانين الدولية والمحلية والنشرات التوعوية، وإعداد اللقاءات والمحاضرات المتعلقة بحقوق العمال وسبل تحصيلها بالطرق القانونية الممكنة. وتستكمل العمل على توفير كافة الخدمات القانونية والفنية للعمال والتي تتضمن استحقاق حقوقهم وتعزيز صمودهم وتوفير العيش الملائم لهم، وتمكينهم اقتصادياً من خلال تحصيل الحقوق والتعويضات المالية التي حرموا منها تعسفاً من قبل المشغل الإسرائيلي.

يحتفل العالم في الأول من أيار من كل عام بعيد العمال العالمي للتذكير بمعاناة هذه الشريحة، والتي تعتبر أكبر شريحة بالمجتمع الفلسطيني، وذلك من أجل تحسين أوضاعهم وظروفهم المعيشية وتوفير متطلبات العيش اللائق والكرام لهم.

وفي ظل احتفال عمال العالم بهذه المناسبة التي تعتبر رمزاً لتحقيق أهدافهم عبر صراع طويل مع أرباب العمل، إلا إن واقع العامل الفلسطيني مغاير تماماً، حيث ترتفع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية وفي القدس بصورة خاصة.

وهذا بطبيعة الحال نتيجة للواقع المرير الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، في ظل الإغلاقات، وجدار الضم والتوسع، وسد الطرق والمنافذ، بالإضافة إلى الانتهاكات التي تطال العمال من قبل سلطات الاحتلال عن طريق عدم إصدار تصاريح العمل لهم، وفي هذه الحالة تصبح معاناة العمال على المعابر والحوافز الإسرائيلية قصة بحد ذاتها؛ حيث يبدأ العامل يومه منذ منتصف الليل محاولاً التسلل على مخاطره، وينتهي يومه إذا نجح بالعبور ليلاً ليبدأ مرة أخرى. ناهيك عن تعرض عشرات العمال للضرب والاعتداء من قبل سلطات الاحتلال و/ أو المشغل و/ أو المستوطنين وذلك إثناء عملهم، أو إثناء ذهابهم وعودتهم للعمل فقد سجلت عشرات الحالات وخاصة في مدينة القدس، وفي المناطق الإسرائيلية والمستوطنات، وأدت في بعض الحالات إلى حالات الوفاة أو الإعاقة الجسدية والجروح الخطيرة.

كما وعمدت سلطات الاحتلال و/ أو المشغل الإسرائيلي على سلب العمال حقوقهم، وذلك عن طريق التمييز ضدهم في كل من التوظيف، وقيمة الأجور، وساعات وأوقات العمل، وعقود العمل، والتعويضات، وشروط الصحة والسلامة المهنية، وحرية الحركة والتنقل، والتأمين الصحي، ناهيك عن المشكلة الأكبر وهي الطرد التعسفي حيث يحرم العامل في هذه الحالة من حقوقه ويتعرض للظلم ونكران تبعه وجهده خلال فترة العمل. كما يحرم العمال من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي والمحلي، ومن امتيازات الوظيفة، ونتيجة لمعدلات البطالة المرتفعة ولصعوبة الحصول على وظيفة وتصاريح للعمل يقبل العمال الفلسطينيون في كثير من الأحيان العمل في ظروف عمل دون المستوى الذي يضمه لهم القانون، ففي عام 2007